

«السعودية ولبنان السياسة والاقتصاد 1943-2011»

صحيفة الجريدة، 1 أيلول 2016



صدر للدكتور عبد الرؤوف سنو كتاب جديد بعنوان «السعودية ولبنان السياسة والاقتصاد (1943-2011)» (توزيع دار الفرات، يوليو 2016).

يؤرّخ الكتاب للعلاقات السعودية – اللبنانية في المجالات السياسية والاقتصادية، وما تضمّنته من دور نهضوي للجالية اللبنانية في السعودية. وهو في الوقت نفسه، تأريخ للبنان منذ استقلاله،

بمواكبة المملكة لأزماته ومساعدتها إلى وأدها منذ اندلاع حربه الداخلية عام 1975، واستعادة سلمه الأهلي برعايتها وفق «اتفاق الطائف» عام 1989. كذلك يبحث في مدى نجاح الدبلوماسية السعودية تجاه لبنان وإخفاقها، في ضوء اعتداءات إسرائيل والهيمنة السورية عليه، والنفوذ الإيراني فيه.

ويضيء الكتاب على دور الرئيس رفيق الحريري في «الاتفاق الثلاثي» العام 1985 لأجل الوصول إلى الرئاسة الثالثة، ومساعي الأمير الوليد بن طلال للاستحواذ على رئاسة الحكومة منه منذ عام 2002. ويبرز المؤلف تحرك المملكة خلال مرحلة الفراغ في الرئاسة الأولى منذ عام 2007، وموقفها من الإرهاب (فتح الإسلام)، ومن «اتفاق الدوحة» عام 2008، الذي أعقبه التنسيق السعودي - السوري للتخفيف من الاحتقان الداخلي، على خلفية «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان». لكن هذا التنسيق انهار عقب سقوط حكومة سعد الحريري مطلع 2011، ما جعل المملكة تتكفى عن الساحة اللبنانية.

وأثبت الكتاب الفرضيات الآتية:

- لم تستطع السعودية أن تفارع سياسات إسرائيل حيال لبنان، ولا نفوذ كلٍّ من سورية وإيران فيه، ذلك بسبب سياستها القائمة على الوفاقية والوسطية، والافتداء بالسياسة الأميركية، وعدم وجود ميليشيات تابعة لها يمكن أن تمارس من خلالها الضغط في الداخل لتحقيق مصالحها، فبدت دبلوماسيتها وكأنها متناقضة في بعض الأحيان.
 - ترك النظام السوري للسعودية هامشاً من التحرك الدبلوماسي على الساحة اللبنانية، ما دام لا يتعارض مع مصالحه، وكان يستفيد بدوره من الغطاء الدبلوماسي السعودي.
 - اتخذ «حزب الله» موقفاً مناوئاً للسياسة السعودية في لبنان بعد عام 2005، وعمل على أن يكون متطابقاً مع المصالح والسياسات الإيرانية.
 - كانت السعودية، تتراجع وتتكفى دبلوماسياً واقتصادياً عن الساحة اللبنانية، ما إن تشعر بأنها مهددة أو مغולה اليدين، أو أن تترك نفسها عرضة للابتزاز في بعض الأحيان.
 - عملت السعودية للحصول على الاعتراف بها كمرجعية في لبنان، من خلال تقديم المساعدات لإعادة إعمارها، ودعم اقتصاده، وتمويل مشاريعه التنموية. فما من دولة دعمت لبنان أكثر من المملكة العربية السعودية.
- أخيراً، يؤرّخ الكتاب لمرحلة لا تزال تداعياتها السلبية تؤثر في الوحدة الوطنية، وفي عمل المؤسسات الدستورية. ويكشف النقاب عن أدوار اللاعبين المحليين ومواقفهم وسياساتهم، ومراميمهم العلنية والخفية، كذلك اتصالاتهم بالقوى الإقليمية والدولية، وصولاً إلى استتباع لبنان للخارج.

<http://www.aljarida.com/articles/1472661441646322300/>